ذاته شيئا من الوجود والعدم وإلا لكان واجبا او
ممتنعا وهذا خلف فيكون حصول الوجود له من مؤثر
البتة لامتناع ترجيح احد طرفي الممكن المساوي للطرف
الآخر بلا مرجح وذلك من بديهيات الاحكام العقلية
وما منعه الامين هو مكابرة لمقتضيات العقل منها
وما منعه الامين هو مكابرة فلا يلتفت اليه في المناظرات
اصلاً واذا كان كذلك فيصدق ان العالم له مؤثر
وهو الحكم المطلوب الدليل **الفصل الثالث** في المسائل
التي ابدعناها ونذكر ههنا ثلاثا فيها وفيه اشعار بان
المسائل التي اخترعها المص رحمه الله كثيرة لكن ذكر بعضها
منها ههنا المسئلة الاولى من علم الكلام وهو علم
يقتدر به معه على اثبات العقائد الدينية على الغير
الموصلة والالزامها اياه بايراد الحجج ودفع الشبه ف
المسئلة الثانية من الحكمة وهي علم باحث عن
احوال الاعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس
بقدر الطاقة البشرية والمسئلة الثالثة من علم

من علم الخلاف وهو علم يقتدر بها على حفظ اي وضع كان او
هدم اي وضع كان بقدر الامكان المسئلة الاولى من
الكلام نقول ان واجب الوجود واحد وهذا هو المدعى
وتحريره لما واما اثباته فنقول لانه لو لم يكن كذلك لكان
اكثر منه واقله ان يكون ذلك الاكثر اثنين واذا كان
اثنين فلا يخلو من ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون كما يميل
الى شيء منهما فيلزم ان لا يكون اثنين لان فساد اللازم
يدل على فساد الملزوم وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما
ملازمة لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون بين الواجب وغيره
علاقة توجب التلازم بينهما وذلك يوجب الاحتياج اي
احتياج احد الواجبين الى الآخر واحتياج الواجب مح
لانه يوجب امكانه وامكان الواجب بلا اشتباه قلنا ان كون
الملازمة بينهما موجبة للاحتياج مح فان قال المعلل اذا
كان بين الواجبين ملازمة يكون احدهما ملزوما
والآخر لازما لا محالة والملزوم يحتاج الى اللازم فيكون

Copyright © King Saud University